العراقية تعلن رفضها لعقد أي اتفاقية عسكرية مع إيران

الدفاع البرلمانية: هناك مبالغة في الحديث عن إمكانيات الأجهزة الأمنية

السومرية نيوز/ بغداد

انتقد عضو لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب قاسم الاعرجي، الخميس، تصريحات وزير الدفاع وكالة سعدون الدليمي بشأن امكانية الجيش العراقي، وفي حين أكد أن المبالغة في الحديث عن إمكانيات الاجهزة الامنية والجيش تولد "ردود فعل سلبية"، أشار إلى حاجته للتدريب والتطوير.

وقال قاسم الاعرجي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "الجيش العراقي الحالي واجباته الدفاع عن الأراضي العراقية وحمايتها ومحاربة الإرهاب ولا توجد حاجة لاستعراض العضلات"، مبيناً أن "الجيش لديه خبرة في الحرب على الإرهاب ولكن بحاجة للتدريب والتطوير والتسليح".

وأضاف الاعرجي أن "المبالغة أكثر في الحديث عن إمكانيات الجيش العراقي ستولد ردود فعل سلبية"، معتبراً أن "تصريح وزير الدفاع بشأن إمكانيات الجيش العراقي جاء بعد القرار الذي أصدره البرلمان التركي بتمديد السماح للقوات التركية بتجاوز الحدود العراقية لملاحقة حزب العمال الكردستاني".

وأكد الاعرجي أن "الجيش العراقي إذا اضطر للدفاع عن اراضيه فأنه يدافع لكنه لا يعتدي على احد".

وكان وزير الدفاع العراقي وكالة سعدون الدليمي أكد خلال لقائه وزير الدفاع الإيراني احمد وحيدي،)، أن الجيش العراقي قوي ومتمكن وسيجهز بجميع الوسائل التي تمكنه من حماية الأراضي والمصالح العراقية، معربا عن أمله بأن "لا يخطر على بال احد أن هذا الجيش مسكين لا يستطيع أن يفعل شيء"، فيما أشار وحيدي إلى تفعيل وثيقتي التعاون العسكري بين البلدين.

وقال الدليمي في مؤتمر صحافي مشترك، مع الوزير الإيراني احمد وحيدي في بغداد وحضرته المدى "، إن "العراق يرغب بفتح ملحقيات عسكرية في جميع دول العالم لإيصال رسالة محبة وسلام"، مؤكدا أن "الجيش العراقي جيش دفاعي".

وأكد وزير الدفاع العراقي أن "العراق قادر على الدفاع عن مصالحه إذا ما استلزم الأمر"، مضيفا "ونحن لا نريد ذلك".

ولفت الدليمي إلى أن "الحدود العراقية الإيرانية كانت أهدأ الحدود طوال أعوام الفوضى والتوتر الأمني"، مشيرا إلى أن "هناك تعاونا منقطع النظير من قبل إيران بشأن ترسيم حدودها مع العراق".

من جانبه، قال وزير الدفاع الإيراني احمد وحيدي إن "زيارتي للعراق تهدف لفتح صفحة جديدة من العلاقات الدفاعية بين البلدين"، مشيرا إلى أن "البلدين لديهما وثيقتان للتعاون العسكري تم بحث تفعيلها فضلا عن طرح مواضيع جديدة".

وأكد وحيدي أن "التفاهم واستقرار الأمن في العراق وإيران له تأثير ايجابي على المنطقة برمتها"، لافتا إلى أن "الجيش العراقي قوي ويستطيع أن يسوي المسائل الأمنية في البلد".

من جانب اخر أعلنت القائمة العراقية بزعامة أياد علاوي، الخميس، عن رفضها لأي اتفاقية للتعاون العسكري مع إيران، وفيما حذرت من سيطرة إيران على مفاصل الملف الأمني، أعربت عن قلقها من زيارة وزير الدفاع الإيراني احمد وحيدي إلى العراق.

وقال النائب عن القائمة احمد العلواني في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "الاتفاقية العسكرية التي يراد التوقيع عليها بين العراق وإيران يعني أن الملف الأمني والأجهزة الأمنية سيتم اختراقها من إيران"، معتبراً أنه "بموجب هذه الاتفاقية فأن إيران ستسيطر على مفاصل الملف الأمني بالعراق".

وأضاف العلواني أن "القائمة العراقية سترفض هذه الاتفاقية إذا ما عرضت على البرلمان"، مشيراً إلى أن "كل ما تقوم به إيران هو تحسباً من سقوط نظام بشار الأسد لأنه النظام الحليف الاستراتيجي لها".

وأعرب العلواني عن قلقه من "زيارة وزير الدفاع الإيراني إلى العراق لأنه غير مرحب به في العراق"، واصفاً إياه بـ"المجرم والمتورط بدماء العراقيين".

ائتلاف المالكي: اتهام العراق بدعم النظام السوري جزء من الضغط السياسي

بغداد / المدى

اعتبر المتحدث باسم ائتلاف دولة القانون ياسين مجيد، الاتهامات الخارجية للعراق بمساعدة وتهريب ونقل الأسلحة إلى سوريا "جزء من الضغوط السياسية على العراق".

وقال في تصريح لوكالة كل العراق إن "الجميع يعرفون من أين تدخل الأسلحة إلى سوريا، وإذا أرادوا إيقاف ذلك، عليهم إيقاف تدفق الأسلحة إلى المعارضة المسلحة من تركيا، التي يتخذونها المقر العام لهم، ولبنان، وهذا ما أعلنه وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل خلال مؤتمر أصدقاء سوريا في تونس".

وأوضح مجيد، أن "العراق هو البلد الوحيد الذي ليست لديه أجندة أو مطامع في سوريا"، مشيرا إلى أن العراق دفع ثمنا غاليا بسبب حزب البعث، من دمار وقتل، سواء كانت في النظام البائد عن طريق صدام حسين، أو بعد سقوط النظام عن طريق حزب البعث السوري الذي يقوده بشار الأسد، لذلك نحن لسنا حزب البعث، لكن نرفض التضحية بالشعب السوري، وان يكون السلاح هو الأداة في تغيير النظام".

وتابع إن "بعض البلدان الإقليمية لا تريد أن يأخذ العراق دوره السياسي الرئيسي في المنطقة، وتحاول تسييره خلف النظام القطري، وهذا غريب ومضحك، لان العراق صاحب حضارة وتاريخ، وليس هو من يسير خلف أنظمة تقوم بأعمال قذرة في المنطقة".

وتتهم دول إقليمية العراق بدعم النظام السوري، والسماح بتهريب السلاح إليه من إيران.

يذكر أن العراق طرح مبادرة لحل الأزمة السورية، ولإيقاف نزيف الدم فيها، وجميع التداعيات الخطيرة لاستمرار الصراع المسلح.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد دعا في كلمته خلال قمة عدم الانحياز في طهران أواخر شهر آب الماضي، إلى اتخاذ موقف موحد لإيقاف نزيف الدم في سوريا، والتداعيات الخطيرة لاستمرار الصراع المسلح الذي طال أمده.

كما استقبل المالكي وفدا من فصائل المعارضة السورية، وشدد خلال اللقاء على أن العراق يدعم الشعب السوري في التوصل لحلول تحفظ لسوريا وحدتها، وتجنبها الانزلاق في حروب وصراعات داخلية، وقال إن "موقف العراق الذي أعلناه في القمة العربية التي عقدت في بغداد في شهر آذار الماضي لم يتغير، وان رؤيتنا لحل الأزمة السورية يجب أن يكون سياسيا، من خلال آليتين أساسيتين، الأولى التوقف عن تزويد طرفي الصراع بالسلاح، والثانية إقناع وإلزام الحكومة والمعارضة بالجلوس إلى طاولة الحوار".

يذكر أن سوريا تشهد منذ أكثر من عام مواجهات دامية بين القوات النظامية وقوات معارضة، من دون التوصل إلى حلول للازمة

نواب يطالبون بانتهاء حالة ازدواج الجنسية لدى السياسيين

بغداد / المدى

عدت النائبة عن القائمة العراقية، سهاد العبيدي، قانون الجنسية الواحدة لكل عراقي، قانونا مهما، يجب إقراره، أو اقتراح مشروع قانون ينص على إسقاط أي جنسية أخرى غير العراقية للمسؤولين.

وقالت العبيدي في تصريح صحفي، إن "قانون أن تكون لكل عراقي جنسية واحدة، هي الجنسية العراقية فقط، وإسقاط الجنسيات عن غالبية السياسيين والوزراء وغيرهم، الذين يمتلكون جنسية غير العراقية، يعد من القوانين المهمة جدا في الظرف الحالي".

وأضافت، إن " النائب صباح الساعدي قام بجمع التواقيع حول هذا القانون، وتم التوقيع عليه من قبل أكثر من مئة نائب، وبالتالي كان من المفترض أن يُضمّن في جدول أعمال مجلس النواب للتصويت عليه".

وأوضحت العبيدي، أن "التصويت على القانون ضروري، وان يكون هناك مقترح قانون لإسقاط الجنسية الأخرى عن كل المتجنسين العائدين إلى العراق، والاحتفاظ فقط بجنسيتهم العراقية، في حال يريد أي مسؤول الاحتفاظ بالمنصب الذي يشغله، كون هذا الموضوع تسبب بمشاكل كثيرة".

يذكر أن الدستور العراقي نص على إقرار قانون يمنع ازدواج الجنسية للمسؤول العراقي، من النائب إلى الوزير، ويشار إلى أن هناك العديد من المسؤولين العراقيين يمتلكون جنسية أجنبية إلى جانب الجنسية العراقية".

السويد تعيد النظر بقضية اللاجئين العراقيين والحكومة تحث على إعادتهم جميعاً

بغداد/ المدى

كشف مصدر دبلوماسي مطلع، الخميس، أن دولة السويد قررت إعادة النظر بقضية إعادة اللاجئين العراقيين إلى بلادهم، مؤكداً أن احتمال صدور قرار بعدم إعادتهم وارد جدا، لكن الحكومة العراقية تتحرك بالضد من هذا التوجه.

وقال المصدر الذي طلب عدم الاشارة لاسمه لـ"شفق نيوز" إن "هناك احتمالا كبيرا بصدور قرار ايجابي من دولة السويد بشأن اللاجئين العراقيين يشمل عدم إعادتهم إلى العراق أو قد يكون لجزء منهم".

وأضاف أن "العود الجزئية قد تشمل في اضعف الحالات الذين لم تثبت حاجتهم للجوء".

وتابع المصدر أن "مشكلة اللاجئين العراقيين تتركز حاليا بوجود جهود حكومية لحث دولة السويد على اعادتهم جميعا إلى بلادهم، ونجاح هذه الجهود سيتسبب بكارثة إنسانية كبيرة".

وأوضح أن "الحكومة العراقية تعلن أنها تحاول اقناع بعض الدول بعدم اعادة اللاجئين العراقيين لكن ذلك عكس ما هو موجود على ارض الواقع". وكان مسؤول مفوضية اللاجئين العراقيين/ فرع إقليم كردستان ذكر، في وقت سابق، ان الحكومة السويدية اعادت قسرا ما يقارب ٨٠٠ لاجئ إلى الاراضي العراقية، وهذا المصير ينتظره الالاف ممن يتواجدون على اراضيها.

وقال مسؤول المفوضية امانج عبدالله ان "معظم اللاجئين العراقيين المتواجدين في السويد لا يملكون إقامات".

يذكر ان السويد رفضت طلباً من العراق بالتريث في اعادة العراقيين الذين رفضت طلبات لجوئهم.

الدملوجي: نصرّ على إصدار قانون المحكمة الاتحادية لنتمكن من استجواب المالكي

بغداد / المدى

"نحن نعرف أن المالكي سيلجأ إلى المحكمة الاتحادية لإيقاف إجراءات الاستجواب وسحب الثقة، لهذا نقول إننا نصر على تشريع قانون المحكمة الاتحادية دستوريا"، مشيرة إلى أن "جميع الملفات التي سيتم طرحها لاستجواب رئيس مجلس الوزراء جاهزة ومدروسة قانونيا بعناية".

وحول أبرز هذه الملفات التي سيتم طرحها خلال عملية الاستجواب، أوضحت الدملوجي قائلة "لو أردنا أن نتطرق ونستجوب المالكي حول جميع الإخفاقات والخروقات الدستورية والقانونية لوصلنا إلى قائمة طويلة جدا، لكننا اخترنا الملفات الأمنية والخدمية وما يتعلق بعمل رئاسة مجلس الوزراء وملفات أخرى لا أستطيع ذكر عناوينها حاليا وستعرفونها عندما يحين الوقت"، مؤكدة أن "عملية الاستجواب ستكون بعيد عيد الأضحى المبارك".

وعما إذا كان هناك تنسيق أو اتفاق مع الجانب الكردي حول هذه الملفات أو الإصرار على استجواب المالكي، قالت "بالتأكيد هناك تنسيق واتفاق خاصة مع السيد مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان"، مستطردة بقولها "نحن ننسق مع كتلة التحالف الكردستاني في مجلس النواب التي تضم نوابا عن الحزبين الكرديين الرئيسيين، الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة بارزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الرئيس العراقي جلال طالباني"، منبهة إلى "اننا ننسق مع جميع القوى الوطنية الكردية والعربية، وعلاقاتنا عميقة مع حركة التغيير الكردية، بزعامة نوشيروان مصطفى، وأطراف مهمة في التحالف الوطني (يضم التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر، والمجلس الأعلى الإسلامي بزعامة عمار الحكيم، وتيار الإصلاح الذي له مقعد واحد في البرلمان بزعامة إبراهيم الجعفري الرئيس السابق للحكومة العراقية، إضافة إلى ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي) وننسق مواقفنا مع هذه الأطراف".

وشددت الناطقة الرسمية باسم ائتلاف العراقية على أن "إجراءاتنا وإصرارنا على استجواب رئيس مجلس الوزراء لا يقع على الإطلاق ضمن أجندة شخصية أو تصفية حسابات مثلما قد يعتقد البعض، بل يأتي ضمن إصرارنا على تحقيق برنامجنا الوطني وتأكيد قيم الديمقراطية التي نص عليها الدستور العراقي، ومن أجل تحقيق الرفاهية لشعبنا الذي انتخبنا، ومن أجل بناء دولة مؤسسات دستورية تحترم القوانين وتصون الدستور".

وفي ما يتعلق بالاجتماع أو المؤتمر أو اللقاء الوطني الذي دعا إليه رئيس الجمهورية، قالت الدملوجي "نحن نكن كل الاحترام والتقدير لفخامة الرئيس طالباني ولمواقفه الوطنية الحريصة على حفظ وحدة العراق وإنقاذه من الأزمة السياسية الحالية، لكننا في الوقت ذاته نقول إننا لم نتسلم أي دعوة لحضور أي لقاء أو اجتماع وطني، كما أننا لم نتسلم أي مشروع لآلية حل الأزمة السياسية أو ورقة إصلاح أو خارطة طريق، ولا أعتقد أن هناك ورقة إصلاح حقيقية صدرت سواء عن رئيس مجلس الوزراء أو كتلته البرلمانية".

وأضافت "سنقوم اليوم نحن كتلة العراقية الوطنية، الدكتور إياد علاوي ونواب في البرلمان، بزيارة فخامة الرئيس طالباني واللقاء به وتهنئته بعودته سالما من رحلته العلاجية، ومن المؤكد أن الأحاديث بين الرئيس طالباني وعلاوي ستتطرق إلى الأوضاع السياسية الحالية وسبل معالجتها"، منبهة إلى أن "قيادات (العراقية) لن تحضر أي لقاء مع المالكي ضمن إطار ما أطلق عليه الاجتماع الوطني، وعلى حد علمنا فإن رئيس إقليم كردستان، بارزاني، هو الآخر لن يحضر مثل هذا اللقاء".

وفسرت الدملوجي عودة صالح المطلك، القيادي في "العراقية" ورئيس جبهة الحوار الوطني، إلى منصبه كنائب لرئيس الوزراء من غير أن تتحقق شروطه، بقولها إن "المطلك شخصية وطنية حريصة على البرنامج الوطني لـ العراقية، وعلينا أن نعزل بينه كقيادي في ائتلافنا وملتزم بمشروعنا وبين ممارساته لمنصبه كنائب لرئيس الوزراء واجتهاده في كيفية خدمة العراق والعراقيين من خلال موقعه، ونحن لا نشك في ذلك على الإطلاق".

الوزارة تصدر فواتير بمبالغ عالية واجبة الدفع والكهرباء غائبة

نائب عن دولة القانون يتهم المواطنين بسرقة الحكومة

بغداد / المدى

مع إصدار وزارة الكهرباء العراقية فواتير جديدة تطالب المواطنين من خلالها بدفع الديون المتراكمة أو قطع الخدمة عنهم، يعود الجدل شعبياً وسياسياً، حول وجود الطاقة الكهربائية اليوم ومعاناة المواطنين المستمرة منذ سنوات بهذا الخصوص.

النائب عن دولة القانون أمين هادي اتهم المواطنين بسرقة وزارة الكهرباء عند عدم تسديدهم الفواتير.

فيما أعلنت وزارة الكهرباء عن قيامها بحملات مكثفة لقطع التيار الكهربائي واتخاذ الاجراءات القانونية بحق الدوائر الحكومية والمواطنين ممن تترتب بذمتهم ديون متراكمة عن اجور الكهرباء.

أما النائب عن العراقية خالد العلواني فيرى أن الكهرباء غير متوفرة أصلاً، وبالتالي فمن الغرابة مطالبة المواطنين بتسديد فواتيرها.

وقال هادي في تصريح صحفي انه "لا يوجد قرار باعفاء المواطنين من دفع اجور الكهرباء وتسديد فواتيرها" الأمر الذي كان نائب آخر في دولة القانون، هو عبد السلام المالكي، قد قال عنه بأن مجلس النواب كان قد صوت في وقت سابق على اعفاء المواطن من هذه الفاتورة باستثناء من يستخدمها للأغراض التجارية.

وأشار عضو دولة القانون أمين هادي إلى أنه "في حال اصدار مجلس الوزراء مثل هكذا قرار فعليه ان يتحمل هو النفقات". مبيناً ان "قانون الادارة المالية ينص على انه لا احد يستطيع منع او قطع ايرادات الدولة، وان ذلك يكون باصدار قانون بمجانية الماء والكهرباء مثلا".

واكد هادي ان "قرارا قد صدر مسبقا باعفاء المواطنين من دفع اجور القوائم السابقة، مشيرا الى ان ايرادات الدولة عن الخدمات وغيرها تذهب الى بناء المدارس والمستشفيات والمستوصفات والمراكز الطبية وتفتح بها شوارع ويعود بعضها كرواتب للموظفين".

وشدد على ان "وزارة الكهرباء اذا لم تكن جادة في تحصيل ايرادات الدولة فستكون هي المقصرة لان هذه اموال الشعب ومن لا يدفعها او يحصلها فهو سارق، علاوة على ان هذه المبالغ اذا ما قورنت بتلك التي تدفع الى كهرباء مولد الديزل فانها زهيدة وتؤمن وصول تيار ثابت وآمن".

وانتهى النائب عن دولة القانون امين هادي الى القول انه "في ظل ما تقدم فلا حجة للمواطن بعدم دفع اموال الدولة التي هي في عاتقه والتي لا توازي ربع ما يدفعه لمولد كهرباء الديزل".

من جانبه شدد عضو لجنة النزاهة النيابية خالد العلواني على وجوب عدم تحميل المواطن اكثر من طاقته في قضية اجور الكهرباء في ظل التردي الواضح في واقع الطاقة وضعف الخدمة.

وقال العلواني، وهو عضو في القائمة العراقية، في تصريح صحافي "نحن مع المواطن في وجوب توفير الكهرباء ومن ثم مطالبته بدفع فواتيرها على الرغم من تراكم الديون عليه بسبب عدم جدية وزارة الكهرباء خلال الفترة الماضية".

وبين ان وزارة الكهرباء لا توفر الا النزر القليل من هذه الخدمة الحيوية بالنسبة للمواطن ولا يجوز ان تطالبه بدفع المتراكم من الديون الا بعد توفيرها ما يسد حاجته.

وشدد العلواني على انه يجب ان يكون لمجلس النواب موقف بهذا الشأن وتشريع قانون بالغاء هذه الديون المتراكمة وتعويض وزارة الكهرباء من موازنة الطوارئ او الموازنة التكميلية ليكون هناك تواصل بين المواطن والوزارة التي عليها ان تبني اسسا صحيحة للتعامل معه.

ويدفع المواطن العراقي جزءاً كبيراً من دخله إلى أصحاب المولدات الأهلية بسبب الانقطاع المستمر في تجهيزه بالطاقة الكهربائية من قبل الدولة.

وبحسب بيانات حكومية فقد صرف على إصلاح قطاع الكهرباء في العراق مليارات الدولارات دون أن يطرأ أي تحسن على تجهيز المواطنين منذ أكثر من ثماني سنوات.